موقف نواب الحلة من الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

د. ستار علك عبدالكاظم

جامعة بابل-كلية التربية الأساسية

المقدمة

إن دخول العراق الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء ، حمله أعباء اقتصادية كبيرة جراء هذه الحرب التي أدت الى إستهداف قدراته البشرية والطبيعية لصالح الدول الحليفة لاسيما بريطانيا ، وأدى الى ارباك إقتصاديات البلد من حيث الانتاج وعمليات التصدير والاستيراد مع الدول الاخرى ، وكما أدت الحالة الاقتصادية المتردية داخل البلاد الى اختفاء المواد الضرورية للناس وغلاء المعيشة وعدم سيطرة الدولة على الاسواق فأرتفعت الاسعار ونشأت مجاعة في أوساط المجتمع وجر البلاد الى كارثة اقتصادية كبيرة لايمكن معالجتها بسهولة من قبل الحكومة.

على الرغم من الاجراءات الحكومية الرامية الى السيطرة على الوضع الاقتصادي المتردي في العراق من خلال إصدار بعض القوانين والقرارات للسيطرة على هذه الازمة الاقتصادية الكبيرة كالنقص الحاصل في المواد الغذائية والضرورية واختفاء المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير وتهريبها الى خارج العراق فضلاً عن سيطرة الدولة على المخافر لمنع تهريب هذه المواد ، وبروز مشكلة التموين وضعت الدولة الجميع أمام مسؤولياته في معالجة هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وبرز أثر مجلس النواب في هذه المدة العصيبة من تاريخ العراق في مواجهة هذه الأزمة التي تعصف بالبلاد ، فقد تصدى نواب الحلة في المجلس النيابي لهذه الأوضاع وطالبوا الحكومة في وضع المعالجات والحلول المناسبة لخروج البلاد من هذه المحنة.

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، تناول المبحث الاول التعريف بالازمة الاقتصادية وأسبابها والمعالجات الحكومية لها أثر نواب الحلة في مناقشاتهم في المجلس النيابي لمتابعة الحكومة واجراءاتها في حل هذه الأزمة.

والمبحث الثاني تناول مشكلة التموين وأثر نواب الحلة في بيان آرائهم وحثهم الحكومة الى الاستجابة لحاجات الناس الضرورية ومعالجة مشكلة التموين في البلاد.

المبحث الأول

الأزمة الإقتصادية من سنة 1939- 1945م

واجهت البلاد أوضاعاً اقتصادية صعبة خلال الحرب العالمية الثانية وعانت الفئات الشعبية الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة ومما زاد في الضائقة الاقتصادية وظهور فئة من الإحتكاريين وطبقة تمثل الفئة المتنفذة في السلطة والإستقلاليين الذين سيطروا على اقتصاد البلد ، وقد نجم عن ذلك تفشي البطالة وانتشار الفقر وتدني الأجور الذي استمر مابعد الحرب فلم تظهر أي مؤشرات حكومية لتجاوز الازمة الاقتصادية التي شغلت أذهان الناس كثيراً[1].

بسبب هذه الأزمة الاقتصادية إختفت الحاجات الضرورية والمواد المعاشية من الأسواق (مثلاً) وصارت تباع في السوق السوداء وشمل القحط قوت الشعب ، الأمر الذي حدى بالشعب الى التظاهر إحتجاجاً على ذلك[2].

وظهور الطامعين من جهة وقلة التنظيم من جهة أخرى أدى الى هذه الأزمة[3].

جرت هذه الأحداث في فترة وزارة نوري السعيد المتعاقبة ، بعد اعلان العراق رسمياً دخول الحرب العالمية الثانية الى جانب دول الحلفاء ، أظهر نوري السعيد الشدة والعنف ضد الجماهير والخصوم والتي سببت لحكومته خطورة والذي كان عليه أن يواجه الموقف الاقتصادي في البلاد بحذر، ويتخذ خطوات من شأنها تجاوز الازمة المتفاقمة في البلاد[4].

إستطاع وزير الاقتصاد (سلمان البراك) من نواب الحلة أن يوضح موقفه من الازمة الاقتصادية ، إذ أخذت الوزارة تتبنى بعض الاجراءات الكفيلة للتخفيف عن كاهل الشعب مما أصابه من ظروف عسيرة جراء الازمة الاقتصادية لذلك أقدم نوري السعيد بأذاعة خطاب من دار الاذاعة يوم 28/ تشرين الثاني 1943 م أكد فيه بأن الحكومة قد درست هذه المشاكل الاقتصادية وقررت مايلي :

1- زيادة استيراد المواد الى البلاد بقدر المستطاع .

2- مراقبة هذه المواد مراقبة دقيقة لتأمين بيعها بأسعار تناسب أسعارها في البلاد التي أنتجتها .

3- الإستعانة بعدد من طبقات التجار الذين يشتركون عادةً في توزيع الأموال المستوردة للاستفادة من حق قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدابير المراقبة التي تتخذها الحكومة طالما شعرت ان تلك الاستعانة مثمرة وداعية للاطمئنان[5].

أخذت الصحف تكتب عن أوضاع البلاد المتردية والتشكيك بمستقبل البلاد[6].

وخصوصاً ان هذه الاوضاع الصعبة تجعل المستقبل مجهولاً وتضع البلاد في كفة القدر[7].

اتخذت الحكومة بعض الإجراءات لتنظيم الحياة الاقتصادية فأصدرت بيانا أعلنت فيه منع نقل بعض المواد من منطقة الى أخرى الا بموافقة من مدير المنتوجات المحلية العام ، مع مراعاة قرار لجنة التموين العليا رقم (12) لسنة 1941 ، وشملت هذه الإجراءات مواد الرز والحنطة والشعير والذرة البيضاء والصفراء وغيرها من المنتوجات[8].

كما وافق مجلس الوزراء على لائحة قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (11) لسنة 1942 بناءً على ما جاء بكتاب وزارة المالية وكتاب وزارة العدلية المرسلين الى المجلس المذكور لتنظيم شؤون الحياة الاقتصادية المتأزمة[9].

وحاولت الحكومة بهذه الإجراءات فك الإختناق الحاصل في الإقتصاد أبان تلك المرحلة[10].

وبسبب ازدياد التضخم الكبير الذي أدى الى ارتفاع أسعار البضائع والحاجيات المعاشية بنسب لم تكن معروفة سابقاً، حملت الحكومة العراقية القوات العسكرية البريطانية المسؤولية أثناء سيطرتها على أدوات وآلات شركة نفط العراق وقرر بعض

الوزراء على أثر ذلك بأن الحكومة العراقية تحتفظ بحقوقها كاملةً فيما ينتج عن سيطرة السلطات العسكرية البريطانية على آلات وأدوات شركات النفط العراقية ونفط البصرة المحدودة[11].

وازاء الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق فقد أخذت مناقشات مجلس النواب متواصلة لغرض وضع المعالجات للخروج بالبلاد من الانهيار الاقتصادي وقد تصدى نواب الحلة في المجلس النيابي لهذه الأزمة وأكدوا من خلال أحاديثهم على حث الحكومة لإيجاد صيغ عملية للتخفيف عن كاهل الشعب العراقي ، وطالب النائب (سلمان البراك) من وزير المالية ناجي السويدي خلال استضافته للمجلس النيابي على " ضرورة تقديم منحة للزراع الفقراء الذين لايمكنهم زرع الشلب لأن أراضيهم مرتفعة ولاتوجد لديهم حنطة ايضاً واقترح تخصيص مبلغ 1000 دينار من قبل الحكومة لتشتري الحنطة وتوزعها على الفلاحين لغرض معالجة أوضاعهم الاقتصادية الصعبة "[12].

كما أكد النائب (صادق حبة) من نواب الحلة على ان وزارة الاشغال والمواصلات ، يجب أن تقوم بعملية المراقبة لموظفي الري والمهندسين لأن المهندس مهما كان كبيراً أو صغيراً سوف يأخذ نصيبه من الاموال من المتعهد لذلك الشغل فنصف الدراهم تذهب دون جدوى وهذا يؤدي الى فشل العمل وقلة في الانتاج وتدهور مستمر في الاقتصاد[13].

طالب النائب (سلمان البراك) من نواب الحلة من وزارة الاقتصاد في المجلس النيابي " على الوزارة توفير الآلات الزراعية للبلاد لأن بلادنا زراعية والايدي العاملة قليلة حيث توجد كثير من المقاطيع الزراعية قلت منتوجاتها بنسبة 60% بسبب تشتت الفلاحين الى المدن واشتغالهم بالبناء والاعمال الأخرى وهذا قد يؤدي الى نقص بالحبوب وتصبح الضائقة الاقتصادية كبيرة على الناس[14].

تطرق (سلمان البراك) وزير الاقتصاد حول أزمة السكائر وارتفاع أسعارها مؤكد " سبب ارتفاع الاسعار يعود الى ارتفاع أثمان التبغ ومقدار ما تدفعه الدولة لزراعته " كما أوضح من جانب آخر الى موضوع ادارة معامل السكائر موضحا "ان الحكومة ترغب في امتلاك المعامل والقيام بإدارتها مباشرةً ولكن الظروف لاتسمح بذلك " وعزا أسباب ذلك الى " عدم وجود خبراء فنيين " وعدم توفر منشآت كافية لجمع المعامل فيها لأن الظروف لاتسمح ببقائها متفرقة تستوجب زيادة كلفة العمل وصعوبة المراقبة عليها "[15].

ناشد الشيخ (عبود الهيمص) من نواب الحلة الحكومة " أن تكون سياستها واضحة وصريحة معلومة حول الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق وان تكون الحكومة مسؤولة أمام الناس لحل هذه الازمة والابتعاد عن الاقوال المطاطة والتخمين ومعالجة الازمة"[16].

وانتقد (محمد باقر الحلي) من نواب الحلة رئيس الوزراء نوري السعيد حول وجود بعض العناصر الخبيثة المفسدة الأجنبية " تعمل على مرآى ومسمع منه وهو ساكت لايبدي ولايعيد أي شيء ان طلب بعض المخصصات لإعطائها الى المجرمين والمتعوذين بحجة اعانة منكوبي فلسطين وليس هذا كل سوء مرونة السعيد ولينه أنما رأيت في كل وزارة من وزارته التي شكلها لايمر شهر أو شهران الى وزرائه يتضاربون بينهم ويختلفون وهذا يؤثر على الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق "[17].

ولغرض معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تمر به البلاد وافق نواب الحلة في المجلس النيابي على اقرار الميزانية العامة لشهر نيسان / 1942م لكي يخرج العراق من هذه الازمة[18].

كما تطرق النائب (صادق حبة) الى قضية المواصلات وهي من المسائل المهمة في الاقتصاد العراقي قائلاً: ((ان البلاد ومعيشتها تحتاج الى بعض التدابير من قبل المواصلات العامة وان العراق يمر بظروف الحرب الصعبة وموسم الحاصل على وشك ان يتم وان النقليات النهرية والسيارات تكاد تكون معدومة ، وان معظم الحاصلات كانت تنقل في النهر وذلك بسبب قلة أجور النقل وان معظم الشركات باعت حصصها ، ولذا بقيت الوسائط شبه معدومة ، ان هذه القضية لها أهميتها وتؤثر تأثير كلي على إقتصاديات البلاد ومعيشة الاهلين))[19].

وناقش النائب (محمد باقر الحلي) وزير المالية صالح جبر في مجلس النواب لائحة قانون الإيجار والإستئجار مؤكداً على الحكومة صرف مخصصات غلاء معيشة للمتقاعدين لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة في العراق وقال ((اننا الآن لم نتوصل الى أسس نحل بها المشاكل التي أوجدتها لنا هذه الحرب)) ، ومن جانب آخر شدد النائب محمد باقر الحلي على ((اننا نحاول أن نرفه حالة المتقاعدين والموظفين وكل منا يعطف على الموظفين ويعتقد ان رواتبهم لاتتناسب وغلاء المعيشة الذي مني به العراق)) . ومن جهة أخرى إنتقد ارتفاع الاسعار في السوق بحيث وصلت الى 150% وأضاف ((إذا استمرت الاسعار بالارتفاع سوف تكون ميزانية الدولة لاتكفي)) ، كما طالب الحكومة العراقية الى وجوب مراقبة الاسعار ومتابعتها وناشد وزير المالية لعقد مؤتمر للمتصدقين لمعالجة المشكلة الاقتصادية في البلاد وقال أيضاً: ((إن الحكومة وضعت يدها على أشياء كثيرة وسعرت مثلاً الكبريت أبو العربة بستة أفلاس ، ولكنه الآن يباع في السوق بستة عشر فلساً. وقررت الحكومة وضع يدها على الشعير بسعر ثلاثين ديناراً فأين ذهب هذا النصف ولمن يباع لأجل تخفيف الأزمة)) مطالباً الحكومة بتخفيف الأزمة من خلال تسعير الخام والطعام والمواد الضرورية[20]. كما إنتقد النائب (صادق حبة) وزير المالية صالح جبر في مجلس النواب بعدم تدخل الحكومة في بالاموال التي ترد من الخارج مؤكداً ان التاجر لايستورد الأموال بعشرة ويبيعها بخمسة وطالب الحكومة بالسيطرة على المنتوجات المحلية وقال أيضاً: " أما الأموال المستوردة فالتاجر اذا علم أن هناك مخاطرة على تجارته لايستورد مالاً من الخارج واذا لم تستورد الأموال تكون حينئذٍ المشكلة كبيرة على الشعب حيث أن المال أو الحاجة اذا كانت موجودة في السوق فشراءها بأي ثمن كان هو أهون من فقدانها بالمرة ". مؤكداً ان على الحكومة أن تعمل على استقرار السوق لمواجهة الأزمة الإقتصادية "[21].كما دعا النائب (صادق حبة) الحكومة في جلسة أخرى لمجلس النواب على حفظ التوازن الإقتصادي في البلاد قائلاً" ان التوازن التجاري في الصادرات والواردات لم يكن متعادلاً، فالتوريد أكثر من التصدير، وان البلاد في حالة حرب وعليها أن تنظم صادراتها وتبيع الحبوب بصورة علنية ولاتشجع التهريب والاستفادة الخزنية واستفادة الزراع والتجار" وأكد أيضاً على أن التصدير له فائدة على اقتصاديات البلاد[22] ، وفي جلسة أخرى لمجلس النواب بين النائب حبة على تأثير الحرب على العراق قائلاً: " إن نتائج هذه الحرب تأثر بها الشعب العراقي فهناك أفراد من الشعب يستفيدون من هذه الحرب فائدة جدا

ً عظيمة فيجب أن يستفيد منهم الشعب" موضحا ً أن الحكومة بحاجة الى المال وتستفيد من الاموال الطائلة وأن يشمل هذا المبدأ على قسم من الزراع والتجار، لكي يستفيد منه الشعب في معالجة وضعه الاقتصادي[23].

وحول موضوع انتاج السكائر تطرق (سلمان البراك) وزير الاقتصاد في مجلس النواب حول قانون انحصار التبغ في أواخر سنة 1940م " وتلا تاريخ التنفيذ تأزم الاوضاع الاقتصادية العالمية بحيث لم يعد بالامكان مايتطلبه قيام الادارة لإنتاج السكائر"[24].كما سأل النائب (جعفر القزويني) من نواب الحلة في مجلس النواب وزير الداخلية حول زيادة أجور الكهرباء قائلا ً: " لقد زيدت أجور الوحدة الكهربائية في الحلة من 25 فلسا ً الى 35 فلسا ً وان أغلبية المستهلكين في الحلة هم من الموظفين والطبقات الفقيرة " مؤكدا ً على الأخذ بنظر الإعتبار الأوضاع الإقتصادية الصعبة في العراق[25].

واستمر نواب الحلة في مناقشة الأزمة الإقتصادية وابداء المقترحات لتجاوزها في مجلس النواب وشدد النائب (جعفر حمندي) حول تدهور الوضع الاقتصادي في العراق مناشدا ً وزير المالية علي ممتاز قائلا ً: " ان النظام الاقتصادي في البلاد قد اضطرب اضطرابا ً كليا ً فيجب على المسؤولين معالجته بأسرع وقت " وأشار أيضا ً الى وجود تضخم بالنقد بإعتبار ان النقد ثروة يجب الاحتفاظ بها والقضاء على كل الوسائل التي تستنزف هذا المال مؤكدا ً أنه سوف يؤثر على القوة المالية وأضاف أن الوضع الاقتصادي متدهور قائلا ً: " عجز الأفراد عن الحصول على ما هو ضروري لملبسهم وهو اللباس العام وأعني به (الخام) " . وأكد أيضا ً" أن الحكومة تتاجر حتى بقوت الشعب كالخبز والطحين" مطالبا ً وزير المالية بإجراءات عملية لتحسين الوضع المعاشي والاقتصادي للشعب[26]. ومن جهة أخرى طالب النائب (جعفر حمندي) رئيس الوزراء حمدي الباچچي من خلال حضوره في مجلس النواب لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد قائلا ً: " أن المملكة تمر بظروف عصيبة ويجب علينا معالجة مواضيعنا السياسية والاقتصادية بحكمة وفطنة كبيرتين حتى لايكون مصيرنا المتضرر الكبير من هذه الأحداث ولأن هذه الحرب ولدت مشاكل عظيمة لنا من سوء وتدهور أوضاعنا الاقتصادية وارتفاع الأسعار " وأضاف قائلا ً: " اننا جابهنا إضطراب الحالة الاقتصادية إضطرابا ً مخيفا ً وما نجابهه العطالة الشاملة التي بدت طلائعها من الآن بشكل واسع لاتعرف مغبته"[27]. ونتيجة لإستمرار الوضع الإقتصادي المتدهور رفعت شكاوى من قبل الفلاحين في شمال العراق حول عجز الحكومة من تصدير التبغ بإعتباره المصدر الإقتصادي والمعاشي لأبناء الشمال ، فأجاب عبدالهادي الظاهر وزير الاقتصاد على هذه الشكاوى قائلا ً: " ان قضايا التبغ تهم الجميع وتهم ساكني الشمال بشكل خاص ومنهم التجار أيضا ً. وأعلم أن قضايا التبغ هي مدار معيشة القسم الشمالي من العراق ، إننا مهتمون كل الاهتمام بتأمين حقوقهم وحقوق الميزانية وأن أبرز قضية سنباشر بدراستها هي هذه القضية ونعدكم خلال شهر تأمين حقوق الزراع[28].

المبحث الثاني

مشكلة التموين

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية أخطر قضية ملحة أثارت حماسة الناس والرأي العام في العراق تلك هي قضية التموين[29].

ولاعجب فإن اللجان الوزارية التي شكلتها الحكومات المتعاقبة في فترة الحرب العالمية الثانية عجزت عن إيجاد الحلول المناسبة رغم أهميتها والصلاحيات التي أعطيت لها . فاللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في 13/5/1945م النظر في منهاج الأعمال الرئيسية للسنة 1940م المالية ، وبعد تدقيقها للوضع المالي والطلبات المقدمة من قبل الوزارات والدوائر لم تنفع مع أنها قررت تخصيص الاعتمادات وفق جداول وأرقام المدن لهذا الغرض[30].

كانت مقررات هذه اللجنة التي أقرتها في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13/7/1940م للنظر في الوفورات التي من الممكن أجراؤها في ميزانيات سائر الوزارات والدوائر[31].

لغرض متابعة هذه الاجراءات الحكومية فإن غرفة التجارة قررت منذ البداية أهمية أعمال التموين وضرورة تهيئة التشكيلات اللازمة لها فأقترحت في أول تقرير لها والمقدم الى وزارة الاقتصاد وتشكيل وزارة خاصة للتموين لتوحيد الاعمال والمسؤوليات واعداد الموظفين الأكفاء والنزيهين مع الاستعانة بأخصائيين الى جانب الاستفادة من خبرتهم في هذا الموضوع الذي هو جدير بالنسبة للعراق[32]. ويكفي أن نقول ان اجراءات الحكومة التي أتخذتها لمعالجة الغلاء والاحتكار[33] وسيطرتها على المبالغ لم تجد نفعا ً[34]. ولهذا قررت أحداث وزارة التموين عام 1944م بعد أن أصبحت مشكلة التموين حديث الناس في كل مكان[35].

فقد قابل العمال الطبقات الشعبية ، الحكومة بالتظاهرات والاضطرابات وشدد النواب المعارضون داخل المجلس على الحكومة وهاجموها بعنف لأنها لم تخطوا خطوات جديدة ولما يريده الرأي العام العراقي في تجاوز محنته المتزايدة[36].

ونتيجة لهذه المواقف المناوئة للحكومة فقد صرح نوري السعيد في مجلس النواب قائلا ً:" أمست الضرورة لأحداث وزارة تموين وهذه الفكرة لم تكن مفاجئة لحضرات النواب ، إذ كما يتذكر الاكثر ممن كانوا في المجلس السابق حين أتى قانون تنظيم الحياة الاقتصادية تحت رئاسة رئيس الوزراء ، وان يكون فيها عدد من الوزراء لايتجاوز الثلاثة "[37] ، وكرر قوله " ان إيجاد وزارة للتموين ستحل جميع القضايا ، ذاكرا ً بأن هذه المشاكل لاتنتهي الا بعد الحرب " [38].ولا مناص من ذلك فإن أحداث وزارة التموين أصبح أكثر أهمية مما يتبادر الى الاذهان بسبب تشعب التموين وعدم السيطرة عليه[39].وكانت الحكومة قد عرضت لائحة قانون التعديل الثاني لقانون مخصصات غلاء معيشة رقم (75) لسنة 1941م والمقترح تعديله في عام 1943م ، على المجلس النيابي ، وقد تدارس النواب هذه اللائحة ورأوا عدم تحقيق ذلك بحكم الظروف المعاشية التي يعاني منها الشعب[40].

ولأن رفع هذه المخصصات سوف يؤثر على مستوى المعيشة ، فقد تقرر بالاخير موافقة مجلس النواب والاعيان عليها ، بعد أن أجريت عليها بعض التعديلات[41].إزاء هذه الحالة التي يعاني منها العراق أخذت مناقشات مجلس النواب تهتم بالازمة الاقتصادية بشكل عام ووضع التموين بشكل خاص ففي اجتماعات مجلس النواب جابهت الحكومة معارضة واسعة أكدت من خلالها على فشل التموين ، وبالذات من معارضي وزارة السعيد إذ أوضحوا بأن مشكلة التموين قد تعقدت وأصبح من الصعوبة بمكان الحد منها وايجاد السبل لتجاوزها[42]. إنتقد النائب (محمد باقر الحلي) الحكومة قائلا ً: " إن سياسة التموين أريد أن أنقدها من وجهتها السياسية لا العلمية ، إستقالت الوزارة السعيدية وأذيع بيان مقتضب بأنه حدث اختلاف بالتموين فإضطررت الى أن أرفع إستقالتي[43].كما تساءل النائب الحلي عن الاختلاف في التموين قائلا ً:" صدر البيان بأنه أخذ على عاتقه تشكيل لجنة وزارية

لتدوير شؤون التموين ، وكنت أعرف أن الوزارة مخطئة من أول التموين ، وفي سنة سابقة كنا قد عدلنا قانون الاستهلاك بأن حصلنا للحكومة الحق ان تستوفي العشر من الحاصلات ، فلماذا لم تفعل ، واذا وجدت ان هذا العشر لايكفي فيمكن ان تشتري عشراً آخر وتبيعه للناس ولديها فضلة من المال اقتصدته من أثمان السكر فيمكنها أن تشتري أطعمة وتبيعها للفقراء بسعراً أوطأ وتستعين بالجيوش الحليفة التي مرت بالعراق"[44]. وعلى مايبدو ان هناك تباين في كلام النواب حول مسألة التموين وهذا أمر يتعلق بمدى علاقة النائب بالحكومة من جهة وعن تصوراته عن المشكلة من جهة أخرى حيث أبدى النائب (دوهان الحسن) من الحلة كلامه عن التموين قائلاً: " ان التموين في العهد أحسن بكثير عما كان عليه في العهد السابق أولاً قد شمل التوزيع جميع أفراد الشعب بينما كان قاصداً على المدن دون القرى أو الارياف ، ثانياً اني قد علمت بأن ستكون كمية مايعطى لكل نسمة أربعة أو ثلاثة أمتار من القماش القطني وهذه الكمية أكثر مما كان يعطى في القديم ، ثالثاً تنظيم التموين في الوقت الحاضر ولم يحصل فيه أي تلاعب كما أعلم وقد قضى على التلاعب الذي حصل في العهد السابق حيث كانت تستعمل الكابونات المسروقة ، فألغيت الكابونات وحلت محلها بطاقات السكر منعاً للتلاعب الذي كان يحصل في الكابونات "[45].

وعبر النائب (عبود الهيمص) عن أسفه لما وصل اليه التموين في العراق قائلاً" يحق للناس أن يهتموا في أمر التموين لأنه سيتعلق في الوزير وفي الفقير ويتصل بأرزاق الناس وأقواتهم ومع الأسف وصلنا الى حال غير مرضي حتى اننا في السنة الماضية استعنا بالحليفة لجلب كميات من الحنطة لأعاشة الناس"[46].

وتسائل أيضاً لماذا وصلت الحالة الى أسوء وقال: " لماذا نستجدي الأمرين القوت ونحن في بلد الخير؟ أعتقد أن سوء التدبير من قبل المسؤولين أوصل الحالة الى ماهي عليه ، وفي السنة الماضية أتت الحكومة تطلب من المجلس تشريع تجولها إستيفاء حصتها عيناً من المنتوج والمجلس لايبخل على الحكومة بهذا التشريع ، ولكن مع الأسف لم تفعل ولاأعلم ماهي الدوافع التي عطلتها على استيفاء حصتها " [47].

وتحدث النائب (محمد باقر الحلي) عن مشكلة التموين في المجلس النيابي وقال (ان الذي اتخطره انني وقفت على موضوع من مواضيعي وهو حديث التموين والحديث ايها السادة ذو شجون انا انما انبسط في هذا الموضوع واتكلم فيه لانه يتعلق بما لايقل عن خمسة ملايين من ابناء البلاد واتكلم عنه للاهتمام الشديد الذي دار حوله حتى من قبل وزير الدولة البريطانية المستر (كي سي) يتكلم فيه لانني اعتقد انه اثر على سمعتنا بدرجة كادت ان تهدد هذا الكيان العزيز وان الذي اوقفنا هذا الموقف عوامل عديدة منها عدم التبصر ومنها سوء التصرف واعتقد انه من غير قصد)[48].

وايضاً هنالك تساءلات ابداها النائب (محمد باقر الحلي) في مجلس النواب هو ان البلاد في عام 1940م وعام 1941م لاتوجد ازمة لكن الحكومة اذاعت بيان في الراديو سعرت بموجبه محصول المنطقة عند استلامه من الفلاحين وادى هذا الاجراء الحكومي الى اختفاء الحنطة عن السوق وتهريبها الى خارج البلاد مما عقد المشكلة ومن جهة اخرى انتقد النائب الحلي دائرة التموين حول اعطاء بعض الاجازات التصدير دون الاطلاع عليها من الحكومة قائلا (وجدت ان دائرة التموين صدرت اجازات لم يطلع عليها المتصرف الى اين كانت تصدر هذه ياترى , اطلعت على اجازة تصدير 250 طناً من التمن العنبر صدرت الى مخفر قرب الحدود وبجواره بيتان وهذا المخفر يسمى حصيبة , لقصد التهريب الى خارج الحدود وهذا ادى الى استنزاف موارد البلاد وصرنا بالشدة التي نعانيها الان)[49].

ويظهر ان الاجراءات الحكومية في معالجة مشكلة التموين لم تكن بمستوى الوضع المتردي الذي تمر به البلاد وخاصة محصول الحنطة الذي يصدر الى الالوية المجاورة ككركوك واربيل والموصل هذا الذي اوجد سوء التفاهم وطلب وضع اليد على المطاحن من قبل الدولة لكي لايكون هنالك تلاعب بقوت الشعب , وتعالت اصوات النواب بمطالبة الحكومة الحفاظ على الاسعار ومراقبة السوق لضمان الحالة المعيشية للناس ومتابعة خزن المواد الغذائية التي قد تهدد السوق , وفي هذا المجال تحدث النائب (صادق حبة) في مجلس النواب مؤكداً على وزارة المالية قائلاً: (ان وزارة المالية سائرة سيراً حسناً خاصة فيما يخص التموين غير اني اشاهد الآن في الاسواق كثيراً من الحاجيات التي كانت معدومة حيث كانت قبل شهر يصعب على الناس ايجادها باي سعر كان وعلى هذا الاساس اني من المؤيدين للفكرة القائلة ان الحكومة في مسائل المعيشة التي انتجتها في العراق يجب عليها مراقبة صحيحة قبل تحديد الاسعار وخزن مواد وكميات كبيرة تؤدي الى ارتفاع الاسعار من قبل التجار وان تطلق يد المزارعين لان من المعلوم ان العراق يصدر في كل سنة كثيراً من الحنطة والشعير الى الخارج فعلى الحكومة ان تمنع التهريب وتطلق يد التجار والزارع في البيع والشراء)[50].

ومن جهة اخرى وجه النائب حبة النقد الى الحكومة لانها لم تحسن التصرف وحسن التدبير في معالجة التموين وقال في هذا الصدد ((ان مشاكل التموين وقلة الطعام والذخيرة قد سببته الحكومة لانها عندما اتت واجمعت الحبوب والدهن في تلك الظروف التي مضت افتكر الاهالي بانه سوف تقوم القيامة وتقع اشياء وغلاء وجوع على هذا باشر الشخص الذي كان ياخذ قوته وقوت عياله كل يوم بيومه باشر ياخذ ما يكفيه لمدة اربع سنين وان البعض باعوا مالديهم من فرش واثاث ومصاغ واشتروا بدلها حبوبا والان عندما وجدوا ان الدقيق موجود ويباع , رجعوا من جديد يبيعون ماليدهم من الحنطة ويشترون بدلها فرشاً واثاثاً, فاعتقد ان الحكومة بعملها ذاك هي التي سببت الازمة الماضية))[51] .

وازاء مطالبة النواب المستمرة لمعالجة مشكلة التموين من قبل الحكومة وتوضيح السياسة الاقتصادية للحكومة في مثل هذه الظروف , ونظراً لمتطلبات المرحلة والاصوات الداعية للحكومة لتقديم موقفها في مجليس النواب ادى هذا الامر الى حضور رئيس الوزراء (نوري السعيد) الى مجلس النواب ليقديم موقف الحكومة من مشكلة التموين في العراق واوضح السعيد قائلاً: ((اود ان ابين سياسة وحدة الحكومة في موضوع التموين ثم مانحتاج اليه ماكنة تنفذ هذه الاغراض وهذه السياسة , فالحكومة قبل كل شي يجب ان تعالج تضخم النقد اولاً وهذا اساس تنظيم الحياة الاقتصادية فبدون ذلك كل تسعير لاينطبق على الواقع , فالحكومة مشجعة الى هذه الناحية وهي تأمل ان تنجح في معالجة التضخم على اساس متين))[52].

وأكد السعيد في معرض كلامه على قضية السيطرة على الاسعار في الاسواق موضحاً ان المواد الغذائية تنقسم الى قسمين , قسم مستورد , وقسم منتج محلي , وان الحكومة ستمنع التجارة في المواد الغذائية بصورة عامة فتقوم الحكومة بتموين من يحتاج الى هذه المواد في الداخل[53].

وبناءً على حديث رئيس الوزراء (نوري السعيد) في مجلس النواب ابدى النائب (صادق حبة) ملاحظاته حول هذا الحديث قائلاً: ((ان الملاحظات التي ابداها فخامة رئيس الوزراء هي ملاحظات ثمينة جداً وقيمة ونظراً للظروف الحاضرة ونسبة الى الاشعاعات في البلاد وحول سياسة الحكومة الاقتصادية التي تريد ان تسير عليها الحكومة , فهذه التصريحات التي سمعناها الان ستضع حداً لهذه الاشاعات التي كان لها تأثير سيء في البلد وفي الاسواق))[54].

وفي اثناء حديثه بحضور رئيس الوزراء اكد النائب (صادق حبة) على مشكلة التموين قائلاً: ((سادتي ان مشاكل التموين كما هو معروف يقسم الى قسمين اولاً الانتاج المحلي وثانياً التوريد الخارجي , فلو ان الحكومة تشكل شركات برأس مال معين تتعاون فيه مع التجار بقضايا توريد الاموال وتساعد هي ايضاً في السيطرة على هذه المؤسسة عند ذلك نستغني عن تشكيلات موظفين ومصاريف باهظة تؤخذ من المستهلك رأساً ومثلها ارباحاً للشركة , والشركة هي التي توزع المنتوج في البلد تحت اشراف احد الوزراء كما يمكن كذلك اشراك شركة في توزيع المنتوجات المحلية على السكان والزائد يباع بمثل اسعار العالم ولايجوز ان نبيع في العراق بخمسة ما قيمته في الخارج بعشرة , فالاقتراح الذي اقدمه للحكومة هو ان تتعاون الحكومة معاونة فعلية مع التجار وتقوم بتأسيس شركات تعاونية حتى يسهل بذلك العمل على الوزير المختص وتستغني الحكومة من المصاريف الباهظة حتى لايبقى التجار جالسين في بيوتهم , ولاتبقى رؤوس اموالهم كاسدة , ويستفيد التجار ويستفيد الشعب))[55].

كما تسائل النائب (دوهان الحسن) عن المنتجات المحلية التي اختفت من السوق وحاجة الناس الى الخام والطعام قائلاً: ((اما قضية التموين فكلكم سادتي تعلمون بها وقد حدث في رحلة صاحب العرش ومن معه من النواب والوزراء والرؤوساء الى فتح جدول الرميثة , ان رئيس الوزراء سمع باذنه نساء العشائر يستغثن ويصحن ((نريد الخام , واتونا بالخام)) والحق معهن لانهن عاريات لايجدن شيئاً يسترن به انفسهن))[56].

كما تطرق النائب الحسن من جهة اخرى على ان التموين يشمل بعض المناطق دون غيرها وقال ((وأما التموين الذي موجود الان في البلاد فخص ببعض الاماكن المخصوصة كل محل يتهافت عليه الناس حتى يضطر البائع ان يسد محله ويهرب , وانا شخصياً لي خمسة عشر يوماً افتش على (يشماغ) ولم اجده لانه غير موجود في السوق ثم هنالك قضية المنتوجات المحلية سادتي المنتوجات استوفى منها الثلث وبقي منها الثلثان دون تصريف فاذا كانت هذه الحالة فمن اين يرفع المستوى ويحل الرفاه للبلاد فاني اود أؤومنكم اذا بقينا على هذه الحالة ولم تصرف المنتوجات العراقية الموجودة والتي تنتج في السنة المقبلة فلا يقبل الزراع على الزرع , ولاتزرع شتلة واحدة , الا مايكفي لسد رمقهم لان مابقيت للزراع رغبة في الزرع , واعجب لقول رئيس الوزراء ليس في العراق رجال بينما في العراق رجال مخلصون لبلادهم وهم تجرعوا المحن والمصائب ويغارون على الوطن العزيز ومنهم من خرج الى الخارج كإيران وغيرها وابتلوا ببلاء شديد ومنهم من بقي في البلاد وتجرع انواع العذاب , فالغيارى كثيرون على مصالح البلاد , فكيف اقول ان هذه الوزارة مرضية كلا انها غير مرضية , انا لا اعرف قصد فخامة رئيس الوزراء ان الوزارة ان قبلت قبل ماسواها وان ردت رد ماسواها , هل يعني ان لائحة الميزانية ان ردت رد ما سواها فانا لست من الموافقين في هذا القول ولامن الموافقين على هذه الوزارة واظن ان كثير من النواب يشاركونني في هذا الراي[57].

الخاتمة

نتيجةً لدخول العراق الحرب العالمية الثانية الى جانب دول الحلفاء فقد تفاقمت الأزمة الإقتصادية ومشكلة التموين وذلك لإرتباك الوضع الداخلي والخارجي في عمليات التصدير والإستيراد وصعوبة النقل وكثرة عمليات الإحتكار وتفشي ظاهرة تهريب المواد الأساسية (الحنطة ، الشعير، الرز) الى خارج العراق وعجز الأجهزة الحكومية من السيطرة على الإنفلات الإقتصادي .

وأزاء هذه الحالة المتردية التي يمر بها الشعب تصدى النواب في المجلس النيابي لهذه الأزمة ، وبرز منهم نواب الحلة الذين وقفوا موقفاً وطنياً مشرفاً مطالبين الحكومة وبشكل مستمر لمعالجة الازمة الاقتصادية ومشكلة التموين ، ونتيجة لهذا الضغط المتواصل إستجابت الحكومة لهذه المطالب وأصدرت العديد من القوانين والقرارات للتخفيف عن كاهل الشعب العراقي ، فتم مراقبة الاسواق وأسعار المواد الغذائية وكذلك وضع اليد على المنتجات الاساسية (الحنطة ـ الشعير ـ الرز) ومتابعة المخافر الحدودية للحد من عمليات التهريب الى الدول المجاورة. كما طالب نواب الحلة الحكومة الى إيجاد جهة مسؤولة بشكل مباشر لكي تشرف على الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة وقد استجابت الحكومة لهذا المطلب بتشكيل وزارة التموين التي أخذت على عاتقها معالجة الأزمة الاقتصادية ومشكلة التموين في البلاد.

المصادر

1. مؤيد ابراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية من عام 1944- 1958 بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، 1992م ، ص52 .
2. عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السادس ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ، 1988) ، ص169 .
3. جريدة الزمان ، العدد 1648 في 19 شباط ، 1943م .
4. مركز الوثائق والكتب/ الوحدة الوثائقية ، التقارير المالية والاقتصادية ـ وضع الدولة المالي ـ القروض المالية رقم الملف م /11 ، رقم الوثيقة/6 ، وسأشير اليه بالمختصر (م . و . و) .
5. جريدة الزمان ، العدد 1885 في 29 تشرين الثاني ، 1943م .
6. جريدة الأخبار، العدد 679 في 16/3/1943م .
7. جريدة صوت الأهالي ، العدد 65 في 8/9/1943م .
8. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2103 في 7/6/1943م .

9. م.و.و البلاط الملكي مقررات مجلس الوزراء في 16/11/1942م رقم الملف ج/2/11 ، رقم الوثيقة 33 .
10. م.و.و مقررات مجلس الوزراء في 10/9/1940 ، رقم الملف ج/2/9 ، رقم الوثيقة 16.
11. م.و.و ، المصدر نفسه ، مقررات مجلس الوزراء في 2/2/1942 م رقم الملف ، ج/2/81 ، رقم الوثيقة 50 .
12. محاضر مجلس النواب العراقي ، الجلسة السادسة ، لسنة 1940 م ، ص38، وسأشير اليه بالمختصر (م . م . ن) .
13. م.م.ن ، الجلسة السادسة ، 1940م ، ص39 .
14. م.م.ن ، الجلسة الثلاثين ، 1940 م ، ص386 .
15. م.م.ن ، الجلسة الرابعة لعام 1943م ، ص83 .
16. م.م.ن ، الجلسة الحادية والثلاثين لسنة 1942م ، ص260 .
17. م.م.ن ، الجلسة الثالثة لسنة 1942م ، ص22 .
18. الموافقون على الميزانية العامة من نواب الحلة هم : 1) سلمان البراك 2) عبدالهادي الظاهر 3) عبود الهميص 4) محمد باقر الحلي 5) عمران الحاج سعدون 6) صادق حية م.م.ن الجلسة 27 لسنة 1941 ، ص387- 389 .
19. م.م.ن ، الجلسة 39 لسنة 1941م ، ص535 .
20. م.م.ن ، الجلسة 9 لسنة 1942م ، ص92- 93 .
21. م.م.ن ، الجلسة 15 لسنة 1942م ، ص113 .
22. م.م.ن ، الجلسة 22 لسنة 1942م ، ص179 .
23. م.م.ن ، الجلسة 30 لسنة 1942م ، ص238 .
24. م.م.ن ، الجلسة 7 لسنة 1943م ، ص88 .
25. م.م.ن ، الجلسة 8 لسنة 1943م ، ص91 .
26. م.م.ن ، الجلسة 23 لسنة 1943م ، ص276- 277 .
27. م.م.ن ، الجلسة 3 لسنة 1944م ، ص 46 .
28. م.م.ن ، الجلسة 21 لسنة 1945م ، ص208 .
29. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص18 .
30. م.م.و ، البلاط الملكي ، الوحدة الثقافية ، التقارير المالية والاقتصادية ، وضع الدولة المالي ، المرسلة من وزارة المالية ، (شعبة الميزانية والامور المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء) في 9 مايس 1939م ، رقم الملف2 /11 ، رقم الوثيقة 48 .
31. م.م.و ، البلاط الملكي ، المصدر نفسه ، رقم الوثيقة 56 .
32. م.م.ن ، الجلسة الثالثة ، لسنة 1943 ، ص28 .
33. جريدة صوت الأهالي ، العدد 98 في 12 تشرين الاول 1942م .
34. جريدة صوت الشعب ، العدد 1795 في 21 شباط 1943م .
35. جريدة الأخبار ، العدد 927 ، 11 كانون الثاني 1944م .
36. جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ، 1941- 1953م رسالة ماجستير منشورة ، قدمت الى جامعة بغداد كلية الآداب عام 1973 ، ص95 .
37. م.م.ن ، الجلسة 14 لسنة 1944م ، ص164 .
38. المصدر نفسه ، ص168 .
39. جريدة الاخبار، العدد 927 في 11 كانون الثاني 1944م .
40. م.م.ن ، الجلسة 13 لسنة 1942م ، ص94 .
41. م.ن.ع ، الجلسة 3 لسنة 1942م ، ص28 .
42. م.م.ن ، الجلسة الثانية لسنة 1942 م ، ص306 .
43. م.م.ن ، الجلسة الثالثة لسنة 1942م ، ص22 .
44. المصدر نفسه ، ص23 .
45. م.م.ن ، الجلسة الثامنة لسنة 1944م ، ص104 .
46. م.م.ن ، الجلسة 31 لسنة 1942م ، ص259 .
47. المصدر نفسه ، ص260 .
48. م.م.ن ، الجلسة الرابعة لسنة 1942م ، ص24 .
49. المصدر نفسه ، ص25 .
50. المصدر نفسه ، ص45 .
51. المصدر نفسه ، ص46 .
52. م.م.ن ، الجلسة 20 لسنة 1942م ، ص154 .
53. المصدر نفسه ، ص155 .
54. المصدر نفسه ، ص156 .
55. م.م.ن ، الجلسة 23 لسنة 1943م ، ص373 .
56. المصدر نفسه ، ص374 .